فاعلية موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي في الدول العربية بعد عام ٢٠١١ الجزائر نموذجاً

أ.م.د. همسة تحطان خلف (*)
dr.hamsaaljumaily@yahoo.com

المخلص

ترمي موجات التغيير السياسي الحاصلة في أغلب أنظمة الحكم العربية إلى التطبيق الفعلي لعمليات الإصلاح وبخاصة بعد تصاعد ضرورة الولوج في أبعاد الديمقراطية الضامنة للتحول والانتقال خارج حلقات التسلط والاستبداد التي فرضتها أغلب قيادات الطبقة السياسية الحاكمة ، لا سيما وأنها اعتمدت في تمكين مقومات بقائها بالسلطة بالقوة لعقود طوال من دون أن تفهم أبعاد التحولات الجيلية الحاصلة في الحراك الشعبي الذي يقوده الشباب في ظل استثمارهم لتقنيات تكنولوجيا المعلومات ، بمعنى أن هناك فجوة كبيرة في فهم وادراك الطبقة الحاكمة لما يدور من حولها ، إذ اتسعت مجالات الرفض حيال بقاء هذا النوع من الحكم السلطوي ، في الوقت الذي بدأت فيه دعوات المطالبة بالديمقراطية تخرج من نخبة المثقفين والمفكرين والسياسيين ، لتجد صداها في مجالات سياسية لحراك شعبي مُمتد يفترض أولاً وقبل كل شيء وجوب الانتقال السياسي نحو المشاركة الديمقراطية الحقيقية . أما تقييم مجمل عملية الحراك الشعبي والتغيير السياسي في بعض الدول العربية جاءت لتستوعب بعض المتغيرات الحاصلة في مضامين هذا الحراك ، كما حدث في تجربة المغرب التي أقرت دستوراً جديداً مع إعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب في الخامس والعشرين من

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

تشرين الثاني للعام ٢٠١١ . والشيء نفسه حصل إلى حد ما في الأردن عندما تشكلت حركات شعبية جديدة غير منضوية في إطار حزبي ، وإنما تعمل بشكل حُر كجزء من عملها للمطالبة بالحقوق المجتمعية العامة ، وبخاصة بعد أن جرى تزوير الانتخابات النيابية والبلدية عام ٢٠٠٧ ، من هنا قاطعت الحركة الإسلامية بالتنسيق مع التيارات والقوى السياسية الأخرى عملية الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠ ، بعد أن جرى حل مجلس النواب الخامس عشر الناتج عن انتخابات عام ٢٠٠٧ نفسها .

Effectiveness of waves within the political change and popular mobilit in Arab countries After 2011 Algeria as a case study

Assistant professor Dr. Hamsa Kahtan Kalaf

Abstract

ness of waves within the political change and popular mobility in Arab countries , especially After 2011 as such as of the result to the Arab spring revolution , So the political waves that emerging from popular interactive reactions resembled a condition of transformation stretched among totalitarian regimes to convert into a democratic political process inside of majority Arab societies which matched accordance to what happened in Tunis , Egypt , Libya , Yemen , Syria and so on . In spite of the political reforms that imposed over the ruling elites of Arab countries to enable the democracy and restructure of institutions to be compatible with the rule of law as so called previously the political conditionality ; but the operations of transformations need to awareness about the dangerous circumstances which effected over feasibility the popular interactive mobility ,in order to achieve a framework respond regarding with reproducing a new generation from the youths that aspiring to rebuild modern model in practicing the authority .

Furthermore , we have witnessed multi – probabilities that oscillating between the popular revolutions or direct intervention within political life by the military institution ; but we should take into our account the realities of an urgent events that effected upon the specific transformations toward democracy in Tunis as an example , and to

transform into another stability model in exercising the succession of authority , especially after the head of republic , the leader of Nidda Tounes movement , for Beji Caed Essebsi who decided to don't nominate himself in the coming presidential election for a second term of assuming the responsibility again . And as for what happened in Egyptian revolution in 2011 that witnessed stumbled down the democracy during 2012 – 2013 , when the Muslims brotherhood group lost the acceptance and satisfaction of Egyptian people ; because of outbreak the 30 th of June 2013 revolution when the military institution supported the popular demands again .

المقدمة :

أنتجت الثورات والاحتجاجات الشعبية الحاصلة في الكثير من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ حالة من التغيير التي طالت بعض أنظمة الحكم الشمولية التي تمارس نمط من أنماط السلطوية العميقة، في الوقت الذي اعتمدت فيه أنظمة أخرى على تعددية سياسية ديمقراطية شكلية جرت تحت ما عرف بموجة الإصلاحات السياسية والدستورية التي تعثرت إلى حدٍ كبير؛ ولكن اللافت للنظر هو أن النمط الأخير بات أكثر ارتباكاً في الحياة السياسية العامة، بسبب تعددية وضعف اللاعبين على الساحة السياسية نفسها (قوى المعارضة السياسية وما سواها)، من هنا وجدنا أن الطبقة السياسية الحاكمة لم تتمكن لحد الآن من صيرورة شرعية جديدة بديلاً عن شرعية استحكام نفوذها وتأثيرها بالقوة تارة ؛ ناهيك عن إخفاقاتها المتكررة في إنجاز الحدود الدنيا من الاصلاحات الديمقراطية في ظل استمرار حالة الانغلاق السياسي من دون استيعاب موجات قوى التغيير السياسي والاجتماعي الحاصل في واقع بُنية الدولة تارة أخرى. وبين هذا وذاك تسيّد حالة من الانغلاق في بُنية النظام السياسي على نفسهِ وعدم قدرته على استيعاب ظهور أي حراك شعبي أو قوى سياسية معارضة جديدة طالما أن ممارسة السلطة باتت تدور في حلقة النخب الحاكمة وربما تخشى من أن تنافسها بقوة في الكثير من الأحوال. لذا ارتبطت موجات التغيير السياسي بحراك شعبي متنامي ومُمتد يحاول أن يستثمر الفرص المُتاحة لينقض على مؤسسة الحكم متى ما سنحت له الفرصة بذلك، وفي الوقت نفسه لا تجد هذه النخب من

سبيل سوى الانكفاء على ذاتها من دون القدرة على استرداد شرعيتها المفقودة أو حتى إعادة ترميمها على أساس الثقة المتبادلة مع شعوبها، أما المرحلة الراهنة فتستلزم ضرورة استيعاب مطالب الحراك الشعبي وقوى المعارضة السياسية العربية مع إجراء التغييرات السياسية على مستوى الممارسة والسلوك السياسيين وبمساعدة مؤسسات أخرى فاعلة كما هو الحال في دور المؤسسة العسكرية التي بدأت تدعم توجهات الحراك الشعبي نحو التغيير (مصر نموذجاً عام ٢٠١١ والجزائر والسودان في نيسان من العام ٢٠١٩)، مع الإقرار بحق تكوين منظومة ضغط شعبية تتجاوز حدود عمل أحزاب السلطة الحاكمة ومن ثم البدء في إقامة علاقة متكافئة بين قوى الحراك الشعبي والقوى السياسية الجديدة الصاعدة وبحسب حرية الحركة المُتاحة لها وفقاً لمعادلة تطبيق الاصلاح السياسي الديمقراطي المؤسسي المنشود، ليكون الضامن الحقيقي للانتقال نحو مرحلة جديدة من الديمقراطية وبمساعدة الحراك الشعبي نفسه ؛ ولكن بصيغة مختلفة ونمط آخر وجدناه يقع ضمن الترتيبات التي أوجدتها الظروف والعوامل الموضوعية والتي حظيت بدعم وتأييد المؤسسة العسكرية الفاعلة في أغلب أنظمة الحكم السياسية العربية وضمن سياق عملها الدستوري للحفاظ على أمن الدولة والمجتمع على حدٍ سواء.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من ظهور حراك شعبي متزايد في الكثير من الدول العربية سيما منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة عام ٢٠١١ ، مع الأخذ بالحسبان حالة تهاوي أنظمة الحكم السياسية في تونس ومصر وليبيا وحتى اليمن مع فارق التغيير السياسي بين دولة وأخرى ؛ بسبب احتدام حالة الصراع من أجل السلطة . لتبقى دول عربية أخرى مرشحة لأن تكون تحت تأثير موجات جديدة من الحراك السياسي الشعبي المُمتد حتى وأن كان بشكل تدريجي كما هو الحال في نموذجي الجزائر والسودان خلال عام ٢٠١٩، وبالمحصلة النهائية ظهور موجات من الغضب والسخط الجماهيريين بشكل أقوى من الأجهزة السلطوية العميقة المسئولة عن أمن النظام الحاكم وديمومة بقائه.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن التغيير السياسي لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي وعفوي من دون أن يسبقه موجات من الضغط لتغيير سلوكيات السلطة الحاكمة مع ضمان حالة من الفاعلية المتمازجة ما بين التنظير الفكري والتطبيق الفعلي للطروحات والرؤى لما يجب أن يكون عليه الحال ، من هنا بدأت موجات التغيير السياسي تأخذ أشكالاً مختلفة منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ التي بدأت بشكل حركات احتجاجية، لتتحول شيئاً فشيء إلى ثورات شعبية أسهمت في حدوث تغيير واقعي في بعض أنظمة الحكم العربية .

فرضية البحث :

استندت فرضية البحث إلى ضرورة صيرورة متطلبات إعادة فرض إرادة شعبية سياسية تمثلها جموع الاحتجاجات والمظاهرات التي انطلقت في بعض الدول العربية ، لتغير شكل ومضمون الحكم من دون القبول بشروط و وعود ضامنة لاستمرار بقاء السلطة الحاكمة القديمة في مواقع المسؤولية ، لاسيما وأن شرعية الأخيرة باتت تتهاوى كجزء من مخرجات ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ، ناهيك عن البدء في صيرورة نمط مقبول من أنماط الحراك الشعبي الضاغط الذي ينشد التغيير في معادلة الحكم السابقة سواء على مستوى الطبقة السياسية الحاكمة أو حتى على مستوى قوى واطراف العمل السياسي التقليدية .

منهجية البحث :

اعتمد البحث في منهجه العلمي البحثي على ثلاث مناهج رئيسة منها المنهج المقارن لتحليل ظاهرة التحول السياسي النوعي الحاصل في المجتمعات العربية الرافضة للسلطوية والتحكم في ممارسة الحكم منذ ما عرف بموجات التغيير السياسي أو ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ أولاً ، مع الاستعانة بالمنهج النظمي لمعرفة أبعاد الظاهرة الديمقراطية وطبيعة الحراك الشعبي الذي باتت تحركه موجات الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحصول على

حريتها في تقرير مصير مستقبلها السياسي ثانياً ، فضلاً عن الاستفادة من المنهج الوصفي لتحليل أبعاد هذا الحراك المؤثر في مستقبل السلطة الحاكمة وهذا ما شهدناه في التجربة الجزائرية للعام ٢٠١٩ وما سواها من التجارب ثالثاً .

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاثة مباحث ، بحث الأول في تأثير معادلتي التغيير السياسي والضغط الشعبي في عملية الإصلاح لمعرفة وتحليل شكلية الإصلاحات وإعادة انتاج مقومات التحديث السياسي الديمقراطي ، مع فهم أبعاد الحراك السياسي الشعبي ومغادرة نمط السلطوية العميقة . أما المبحث الثاني فقد بحث في تحليل واقع أنظمة الحكم العربية في ظل موجات الحراك الشعبي المطالبة بالتغيير في ظل تباين طرق التغيير السياسي والتحديات التي تواجه الحراك الشعبي ، لتحديد فيما لو كانت فوضى سياسية أم انتقال ديمقراطي تدريجي في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي . في حين بحثنا في المبحث الثالث عن موجات الحراك الشعبي والتغيير السياسي في الجزائر كنموذج لدراسة البحث، من أجل تشخيص حالة تزايد فاعلية الحراك الشعبي في الحياة السياسية العامة ، فضلاً عن تحليل أبرز خيارات المستقبل في مرحلة ما بعد الرئيس السابق بوتفليقة والحراك الشعبي المُمتد .

المبحث الأول: تأثير معادلتي التغيير السياسي والضغط الشعبي في عملية الإصلاح :

ترمي عملية التغيير السياسي إلى التطبيق الفعلي لعمليات الإصلاح وبخاصة بعد تصاعد ضرورة الولوج في أبعاد الديمقراطية الضامنة للتحول والانتقال خارج حلقات التسلط والاستبداد التي فرضتها أغلب أنظمة الحكم العربية التي سادت عقود طوال ، في الوقت الذي بدأت فيه دعوات المطالبة بالديمقراطية تخرج من دائرة نخب المثقفين والمفكرين والسياسيين ، لتجد صداها في مجالات سياسية لحراك شعبي يفترض وجوب الانتقال نحو مشاركة ديمقراطية حقيقية ، كما هو الحاصل في الكثير من دول العالم الراهن ، أما الدول

العربية فمن دون أدنى شك باتت متأثرة بالمتغيرات السياسية المحيطة بها من كل جانب ، من هنا بدأت محاولات الانتقال السياسي نحو الديمقراطية بشكل تدريجي وأن كانت في بادئ الأمر متعثرة في مصر وتونس والمغرب والأردن وما سواها من انظمة الحكم العربية (وصاية الطبقة السياسية الحاكمة على الحراك السياسي الديمقراطي) [١] .

لذا فأن معالجة الاختلال الحاصل في النسق الاجتماعي العام بالتركيز على بُنية النظام السياسي ووضعه الدستوري يتطلب إعادة المراجعة في مجمل فعاليات وأنشطة الطبقة السياسية الحاكمة ، على أن تتحرك الخيارات البديلة نحو تقييم مجمل الحياة السياسية العامة، أما الإصرار على تطبيق تحولات ديمقراطية شكلية فأنه مدعاة لأزمات ومشكلات عدة من الصعب التكهن بمخرجاتها حاضراً ومستقبلاً ، إذ من الضروري أن تكون الطبقة السياسية الحاكمة قادرة على استيعاب تلك المخرجات للتوجه نحو بناء دولة المؤسسات الديمقراطية الدستورية الحقيقية التي تنشد المشاركة والفعل من منظور سياسي تنموي [٢] .

المطلب الأول: تحليل شكلية الإصلاحات وإعادة انتاج مقومات التحديث السياسي الديمقراطي :

ومن الحلول المطروحة من أجل ترسيخ وتوطين أسس الاصلاح الديمقراطي هو ضمان توسيع مجالات نطاق المشاركة والاهتمام بشرائح المجتمع كافة ، لاسيما الفئات العمرية من الشباب وما سواهم للنهوض بالواقع التنموي الدافع لاستكمال عملية التنمية الشاملة باتجاه مجالات الحياة كافة التي تجري على وفق استراتيجية تنموية واضحة المعالم لضمان مستقبل الأجيال القادمة [٣] . بمعنى المُضي في إعادة انتاج مقومات التحديث السياسي كونه الضامن الحقيقي لتنفيذ أبعاد المشروع التنموي السياسي في ظل التحديات الراهنة التي تواجه الدولة والمجتمع على حد سواء، مع الأخذ بالحسبان ظاهرة تنامي احتياجات أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي، وصولاً إلى تأسيس تجربة ديمقراطية حقيقية تحظى بالقبول والرضا من جميع فواعل الحراك الشعبي العام[٤].

أما الطبقة السياسية الحاكمة في أغلب الدول العربية فأنها لم تتمكن لحد الآن من صيرورة شرعية جديدة بديلاً عن شرعية استحكام نفوذها وتأثيرها بالقوة ؛ بسبب إخفاقاتها المتكررة في إنجاز الحدود الدنيا من الاصلاحات الديمقراطية في ظل استمرار حالة الانغلاق السياسي من دون استيعاب موجات قوى التغيير الصاعدة الفاعلة في مضامين مدخلات التغيير الديمقراطي الجديدة [٥] . ناهيك عن خشيتها وحذرها الشديدين من عدم القدرة على احتواء حراك هذه القوى خلال المرحلة الراهنة طالما أنها عملية تغيير في أنماط السلوك السياسي وشكل ممارسة المسئوليات ، والواقع نجده يجري وفقاً لتراتبية بطيئة للانتقال من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة التي تفترض مستوى من التأسيس للعمل المؤسسي الديمقراطي يقابله صيرورة مقومات جديدة تتخطى حواجز الجمود والركود السياسيين ، لضمان حدوث احتمالات تدشين مرحلة جديدة من الاصلاح والتغيير السياسي المنشود .

أن التغيير هنا لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي وعفوي من دون تغيير سلوكيات الأفراد وأفعالهم مع ضمان حالة من الفاعلية المتمازجة ما بين التنظير الفكري والتطبيق الفعلي للطروحات والمشاريع الإصلاحية ، من أجل ضمان حدوث تغيير وممارسة حقيقيتين تدخل ضمن محفزات الانتقال والتحول من حالٍ إلى حالٍ أفضل ، فضلاً عن السعي نحو محاكاة البرامج بأفعال تجري من خلال الحركات الإصلاحية الشاملة على أن تكون موجات التغيير من عموم قطاعات أفراد المجتمع وليس العكس ، لضمان بناء تحولات وتغيرات نوعية لا تدع أي مجال للاختلال في عمل البُنية المؤسسية للدولة والمجتمع على حدٍ سواء [٦] . من هنا بدأت موجات التغيير السياسي تأخذ أشكالاً مختلفة منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ التي شهدت حركات احتجاجية غايتها التحول من أنظمة الحكم التسلطية إلى أنظمة الحكم الديمقراطية ؛ ولكن التغيير السريع والمفاجئ كان في تونس ومن ثم مصر وما سواها من الدول العربية ، إذ انخرطت جميع القوى والأحزاب التقليدية المعارضة وغير المعارضة مع تيارات الحراك الجماهيري الذي يقوده الشباب العربي ، لا سيما وأن الأخير كان يعطي حالة من الدفع والحركة نحو التغيير بشكل يتجاوز توقعات المحللين

والمختصين في مجال التحولات الديمقراطية . أما نتائج موجات التغيير السياسي فبدت أكثر وضوحاً في بعض الدول مقارنة بغيرها التي باتت تحت تهديد وخطر الحروب والصراعات الداخلية كما حصل في سوريا وليبيا واليمن التي أفرزت عنفاً سياسياً ممنهجاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي نشطت وفقاً لمعادلة ثلاثية (القوة ، العنف ، والصراع) ، مع الأخذ بالحسبان دور التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة التي مارست طرق عدة للانتقال من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي (استخدام تقنيات الإنترنت) ، لتهدد كيان الدولة والمجتمع ووجودهما حاضراً ومستقبلاً [٧] .

وفي الحالتين السورية والليبية وجدنا أن انعدام التعددية السياسية خلال مدة طويلة سبقت العام ٢٠١١ لا يعني أن النظام السياسي فيهما سيبقى قادراً على مواجهة التحديات الراهنة من دون حدوث تغيرات سياسية مستقبلاً ، بسبب انغلاق الأول على نفسه (النظام السوري) وانفتاح الثاني على صراع جديد من أجل السلطة من دون تسويته حتى هذه اللحظة (التصعيد العسكري الأخير في ليبيا نيسان ٢٠١٩ وقيام اللواء حفتر في التقدم باتجاه طرابلس وتحدي حكومة الوفاق الوطني المنتخبة التي يرأسها فائز السراج والتي تحظى بالدعم والتأييد الدولي والإقليمي) ، وبالمحصلة النهائية قد تصل الأوضاع في ظل هذا المسعى نحو التغيير إلى ثورة أخرى أو انشقاقات في كلا الطرفين لينذر بتحول دراماتيكي من نوع آخر ، مليء بالأزمات والمشكلات ما أنفك الجميع عنها في مواجهة تداعياته [٨] .

أما الأنظمة الشمولية التي اعتمدت التعددية السياسية في دولها فنجد أن إصلاحاتها المؤسساتية مرتبطة بقرارات مكتوبة وقوانين يجري تشريعها على سبيل الإصلاح من خلال الاستعانة بقيادات تعمل في الجهاز التنفيذي التابع لها أصلاً ؛ فضلاً عن الأزمات والمشكلات التي تعاني منها التعددية نظراً لخلافات واختلافات الطبقة السياسية المنضوية في مجمل الفعاليات السياسية ، أما فرص التحول نحو الديمقراطية فيعتمد على حدة الحراك الشعبي الذي يبغي التغيير السياسي في كل زمان ومكان [٩] . بمعنى أن التحول الديمقراطي يتطلب صيرورة قوى شعبية ضاغطة على القرار السياسي للسلطة الحاكمة ، لتبدأ بشكل تدريجي

وتصاعدي نحو ضمان استيعاب الجميع في إطار المشاركة السياسية الحقيقية وليس الشكلية النمطية ، مع الأخذ بالحسبان ضرورة إقناع الجماهير بجدوى الحياة السياسية الجديدة ، كونها البديل المطروح من ضمن خيارات التغيير السياسي الديمقراطي الذي ينشد قبول ورضا الجميع [١٠] .

المطلب الثاني : أبعاد الحراك السياسي الشعبي ومغادرة السلطوية العميقة :

أن البدء في ترسيخ أي تجربة ديمقراطية يعتمد على طبيعة المشاركة السياسية التي ترمي إلى ضمان وجود حراك سياسي مرن يشمل جميع القوى والتيارات سيما الشعبية منها وفقاً لقاعدة الوعي بمجمل المتغيرات السياسية النوعية التي تبغيها الديمقراطية التشاركية[١١]، من هنا ميّز جورج بوردو **George Purdue** ما بين الديمقراطية المحكومة التي تنشط بمشاركة الشعب من خلال ممارسة حرياتهم السياسية والمدنية الضامنة لحدوث حراك شعبي ينشط في مرحلة التغيير (الانتخابات ، الاحتجاجات الشعبية وما سواها) ، كونها المعبّر الحقيقي عن إرادة الأمة ، ليأتي النوع الثاني المتمثل في الديمقراطية الحاكمة التي تتوافر فيها جميع الأشكال السلطوية لممارسة الحكم من خلال القرارات التي يصدرها ؛ ولكن الإشكالية تكمن هنا فيما لو كانت معبرة عن إرادة الشعب الحقيقية أم إرادة القابضين بزمام الحكم [١٢] . بمعنى أن البُنية السياسية الديمقراطية تُعّد بمثابة النسق الذي تنتظم فيه العلاقات التفاعلية بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة الممثلة بجميع تيارات حراكها السياسي والتي صنفّها صموئيل هنتنغتون **Samuel Huntington** ضمن ظاهرة العمل المؤسسي المتفاعل مع حكم سلطة الشعب وبحسب متطلبات واحتياجات عموم أفراد المجتمع [١٣] . لذا فأن عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية من الطبيعي أن ينتج نوع من الأزمات في الحكم طالما أنه يركن إلى سلطوية عميقة من دون معالجة أزمات المجتمع السياسي القابع في أزماته المتوالية ، لنكون أمام نموذج من الخضوع المتعمّد للسلطة الحاكمة في ظل تزايد اتساع مجالات الحراك الشعبي في الكثير من الدول العربية [١٤] .

ومن اللافت للنظر أن الثورات والاحتجاجات الشعبية الحاصلة في الكثير من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ قد أدت إلى تغيير العديد من أنظمة الحكم الشمولية فيها ، والتي وصفت بأنها أنظمة بوليسية قمعية معرّضة للزوال ، وهناك أنظمة أخرى تنتظر التغيير في معادلاتها ولغاية محددة ومقاصد بعيدة المدى تروم الانتقال إلى عصر الحرية والتقدم والرفاه وما وسواها ، وجميعها تعزز الشراكة السياسية وقيم الديمقراطية [١٥].

وهناك من الدول حاولت أن تستوعب التغيرات السياسية بسرعة ومنها المغرب التي أقرت دستوراً جديداً مع إعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب في الخامس والعشرين في تشرين الثاني من عام ٢٠١١ ، وقد تفوّق حزب العدالة والتنمية ب (١٠٧) مقعداً ، بينما حصل حزب الاستقلال على (٦٠) مقعداً ومن ثم جرى تغيير الحكومة مرة ثانية بانضمام حزب التجمع الوطني للأحرار إلى التحالف الحكومي ، ليؤسس تفاعل ديمقراطي جديد من خلال عدم وجود أي تمثيل لحزب العدالة والتنمية في مجلس المستشارين الذي تأخرت استحقاقاته لغاية عام ٢٠١٥ وما بعدها في ظل وجود شراكة حقيقية لهذا الحزب مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لا سيما وأن مجلس النواب قد جرى تشكيله وفقاً لآلية دستورية تضمن تمثيل الشباب فيه، ليصل عددهم إلى (٣٠) نائباً مع وجود (٦٠) نائبة تمثل قطاع المرأة المغربية في الحياة السياسية العامة، إذ يجري انتخابهم وفقاً للوائح الوطنية التي تقدمها التيارات السياسية كافة في وقت الانتخابات[١٦]. والشيء نفسه حصل إلى حد ما في الأردن عندما تشكلت حركات شعبية جديدة غير منضوية في إطار حزبي ، وإنما تعمل بشكل حُر كجزء من عملها للمطالبة بالحقوق المجتمعية العامة وبخاصة بعد أن جرى تزوير الانتخابات النيابية والبلدية عام ٢٠٠٧ ، لا سيما وأن تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان قد وصفها بأسوأ انتخابات جرت وقتئذ ، من هنا قاطعت الحركة الإسلامية بالتنسيق مع التيارات والقوى السياسية الأخرى الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٠ ، بعد أن جرى حل مجلس النواب (الخامس عشر) الناتج عن انتخابات عام ٢٠٠٧ ، واشترطت الحركة الإسلامية وما سواها تعديل قانون الانتخابات النيابية التي اعتمدت مبدأ (الصوت

الواحد المجزوء) كشرط لمشاركتها في الانتخابات النيابية ، للانتقال نحو المشاركة الديمقراطية الحقيقية وتغيير قواعد العملية الانتخابية المتمثلة في كسر قاعدة الصوت الواحد مع توفير معايير لضمان نزاهة الانتخابات . ناهيك عن قدرة الأردن في التعبير عن الاستحقاق الإصلاحي المنشود شعبياً وبشكل مبكر على أمل تطبيق مراحل تأهيل الشباب الأردني في ممارسة الديمقراطية لاحقاً [١٧] .

من هنا يمكننا القول أن تأخر البدء في الإصلاحات جاء من طبيعة واقع أنظمة الحكم العربية التي عُدّت بالأنظمة السلطوية العميقة التي تقودها القلة على حساب الكثرة ، أما طبيعة حكوماتها فتمتاز بالتقليدية والبيروقراطية في ظل استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العامة، لتبقى تلك النظم الحكومية بحاجة إلى الإصلاح والتحديث في آليات عملها وممارستها للحكم[١٨]. وعلى هذا الأساس وجدنا تدخل المؤسسة العسكرية السودانية في الحادي عشر من نيسان عام ٢٠١٩ في فرض الحل النهائي بعد استمرار الحراك الشعبي في السودان الذي بدأ في كانون الأول عام ٢٠١٨ ، ليأتي وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف بإعلان تغيير النظام والتحفظ على الرئيس السابق عمر البشير ، كما أعلن عن تعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة شهور، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون الدولة خلال مرحلة انتقالية تستمر لمدة عامين وبرئاسة مفتش عام الجيش عبد الفتاح البرهان (في ظل استمرار الضغط الشعبي لتشكيل حكومة مدنية وتقليص مدة المرحلة الانتقالية) ، من أجل صياغة دستور جديد ومن ثم إجراء الانتخابات وفقاً لتطور الأحداث والحوارات التي ستجري ما بين القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العامة . لاسيما وأن السودان شهدت موجات من الاحتجاجات المتكررة منذ أن رفعت الحكومة أسعار الخبز ، لتتحول تلك الاحتجاجات إلى أكبر حراك شعبي ضاغط على الرئيس السابق عمر البشير، على الرغم من أن الأخير قد تعهّد في أكثر من مرة بإجراء الاصلاحات الشاملة [١٩] . والشيء نفسه لاحظناه عندما أعلن وزير الدفاع الموريتاني محمد ولد الشيخ أحمد ولد الغزواني ترشحه لانتخابات الرئاسة عن الأغلبية الحاكمة المقرر لها في منتصف

حزيران ٢٠١٩ ، لا سيما وأن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز قد أعلن عدم ترشحه للانتخابات ؛ لأن الدستور يقر تولي الرئاسة لولايتين فقط (المواد ٢٦ ، ٢٨، و٩٩ من الدستور المعدّل في عام ٢٠١٧) في ظل دعمه لترشيح وزير الدفاع بعد أن جرت ترقيته لرتبة عسكرية أعلى ، بمعنى أن المرجّح سيكون ترشيحه من خلال حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم ؛ ولكن مع الأخذ بالحسبان أن الرئيس الموريتاني الذي ستنتهي ولايته في منتصف عام ٢٠١٩ قد شارك بالانقلاب عسكري الذي أطاح بنظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عام ٢٠٠٥ ، ليأتي للسلطة بانقلاب عسكري آخر قاده ضد نظام الحكم المدني المنتخب للرئيس محمد ولد الشيخ عبد الله عام ٢٠٠٨ [٢٠] .

لذا فأن عمليات تحديث أنظمة الحكم تحتاج لتنمية سياسية كونها أحدى أنماط التنمية النوعية التي من خلالها تجري تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل من النضج السياسي ، وبالنتيجة يفترض أن تحرص البُنية السياسية على التنمية الشاملة لجميع شرائح المجتمع وفئاته للعمل بشكل متساوٍ حيال مواجهة الأزمات والمشكلات الداخلية والخارجية ، ومن ثم العمل على تجاوزها بحلول مقنعة ومرضية للجميع طالما أنها تبغي تطوير مستوى فاعلية الحراك الشعبي [٢١] . بمعنى أن هناك حالة من التفاعل الشعبي حيال مجريات الأحداث السياسية والتي أخذت شكلاً من أشكال الثورات أو الاحتجاجات أو المظاهرات وما سواها ، وجميعها باتت طرق للتعبير أيّاً كان نمطها سلبياً أم إيجابياً ، لتنتهي في المجمل بأحداث أخرى أسهمت في تغيير شكل النظام السياسي الحاكم أو حتى أنها دفعت الطبقة السياسية الحاكمة للولوج في عملية الإصلاح والتحديث للخروج من متوالية الأزمات التي ألحقت ضرراً كبيراً بحقوق الإنسان العربي في كل زمان ومكان [٢٢] . وعلى سبيل المثال لا الحصر تجربة التغيير والانتقال الديمقراطي التي حصلت في تونس عام ٢٠١١ والبدء في تنفيذ وعود استكمال متطلبات التمكين الديمقراطي في مرحلة ما بعد الإصلاح السياسي الديمقراطي وفاعلية حركة النهضة الإسلامية في تعاطيها مع هذه التحولات النوعية ومن ثم إقرار الرئيس التونسي الراحل قائد السبسي في عدم ترشحه

لولاية رئاسية ثانية في انتخابات تشرين الأول عام ٢٠١٩ وقتئذ ، كجزء من الغاية والمسعى نحو الشروع بمشاريع التنمية الشاملة والتمكين الديمقراطي بجميع جوانبه لعبور مرحلة الماضي وأزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما سواها ، وهذا ما حدث بعد انتخاب قيس سعيد كمرشح مستقل رئيساً جديداً للدولة وبنسبة (٧٢%) عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثالث عشر من تشرين الأول من العام نفسه .

المبحث الثاني : تحليل واقع أنظمة الحكم العربية في ظل موجات الحراك الشعبي المطالبة بالتغيير :

إن تحليل واقع أنظمة الحكم العربية في ظل موجات الحراك الشعبي المتزايدة بات ضرورة مُلحة من أجل البدء ومن ثم استكمال متطلبات عمليات الإصلاح والتحديث السياسي ، لاسيما وأن التغيير قد تأخر تحقيقه على يد الطبقة السياسية الحاكمة ، وبالتالي إذا ما حدث التغيير من جانب الحراك الشعبي فهذا يعني أن طرف المعادلة الآخر سيكون عِرضة لاهتزازات عميقة قد تهدد بقائه في الحكم . بمعنى أن التغيير سيكون عملية متشابكة ومعقدة مرتبطة بظهور هذا النوع من الحراك الشعبي الذي قد يُفضي إلى ظهور جيل ونخب جديدة تمارس ضغطها الشديدين على الطبقة السياسية الحاكمة من خلال مؤسسات المجتمع المدني وفعاليات الأنشطة السياسية التي يقوم بها أفراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي وما سواها ، لتكون الأخيرة بمثابة تطور مؤثر في حلقات التغيير السياسي وموجاته القادمة ، وذلك فقاً لمعطيات نشر ثقافة الديمقراطية وقيم الحقوق الإنسانية الشاملة . من هنا سنكون أمام نمط جديد من النخبوية الواعية من دون وجود لأي نمط لسلطة شعبية متمركزة بشخصٍ ما ، وإنما سنجد حالة من التقدم الاجتماعي يسير بالتوازي مع التقدم السياسي ، وبالمحصلة النهائية لا يمكن أن يحدث الأول من دون ديمقراطية والعكس هو الصحيح [٢٣] .

كما أن أخفاق الدولة في تحقيق متطلبات التنمية والعدالة الاجتماعية وتأسيس لقواعد مؤسسية لتنظيم الصراع الاجتماعي جعل عمليات الإصلاح والتحديث غير مُجدية ؛ بسبب عجز الدولة عن إدارة برامج التنفيذ والتوزيع لخدمات العدالة الاجتماعية التي أدت

إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من جانب ، فضلاً عن تزايد الفجوة بين الطبقة السياسية الحاكمة وعموم أفراد المجتمع من جانب أخر [٢٤] . من هنا أكد المؤرخ الأمريكي في جامعة كاليفورنيا مارك بوستر **Mark Poster** بأن التقنيات الجديدة التي أوجدتها تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي جعل ركائز بُنية السلطة القديمة عِرضة للتغيير كونها قد تجاوزت لا بل تخطت الروابط والعلاقات الاجتماعية التقليدية، بمعنى أن البُنى المؤسسية بجميع أشكالها قد تغيرت ولا تستطيع أن تتكيف مع الجديد، مما يولد ضغوطاً اجتماعياً وحراكاً شعبياً من نوع آخر وعلى الطبقة السياسية الحاكمة أن تتكيف معه شئنا أم أبينا[٢٥]. لذلك وجدنا أنماط التفكير لكل من تولى مسئولية الحكم في الكثير من الدول العربية تنحصر في حدود الأفق الفكرية المغلقة التي تمتلك من الخبرات والتجارب ما يختلف في الشيء الكثير عن ما هو سائد لدى قوى الحراك الشعبي العربي ، مما جعل قضايا التغيير لدى الطبقة السياسية الحاكمة أشبه بالمخاطرة التي يفترض مواجهتها بأي وسيلة مُتاحة ، لتكون عملية التغيير نفسها تواجه تحديات عدة ومنها هذا الانغلاق الفكري ، فضلاً عن انعدام القدرة على احتواء الآخر والتي باتت إشكالية كبيرة في عملية الإصلاح السياسي المطروحة حالياً[٢٦].

المطلب الأول: تباين طرق التغيير السياسي والتحديات التي تواجه الحراك الشعبي:

تشهد الكثير من الدول العربية حالة من الصراع تتعلق بطرق التغيير السياسي وتداعياته على أنظمة الحكم السياسية ؛ ولكن جميع التفاعلات السياسية الحاصلة في المنطقة العربية لا تنفك أن ترتبط بصيغة انتقال السلطة وشروط هذا الانتقال ومساراته وما سواها ، بمعنى أننا أمام احتمالات عدة تتأرجح ما بين الثورات الشعبية أو تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أو إجراء الانتخابات الديمقراطية والاتكاء عليها كنمط مقترح من أنماط صيرورة وتنفيذ الاصلاح السياسي الشامل ، بمعنى أن الثورات الشعبية التي شهدناه تحت ما يعرف بثورات الربيع العربي ما هي إلا أنموذج للتغيير السياسي من مصدر شعبي قاعدي

يتسم بالفجائية وسرعة الإنجاز. أما الانتخابات التي جرت في مصر وتونس فقد جاءت نتيجة طبيعية مصاحبة للتحولات التي أحدثها الحراك الشعبي بثوراته الجماهيرية الواسعة ، مع الأخذ بالحسبان تعثر نماذج التغيير في مصر بسبب فقدان جماعة الإخوان المسلمين للسلطة عام ٢٠١٣ [٢٧] . لاسيما وأن مصر قد شهدت حالة من الانقسام الكبير داخل المجتمع بين مؤيد ومعارض لما حدث ، كاد أن يؤدي إلى صراع داخلي ببعده السياسي والاجتماعي المؤثر في بُنية الدولة عموماً ، لينتهي الأمر بحراك جماهير كبير آخر في الثلاثين من حزيران للعام نفسه تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية جديدة جرت بحسب الدستور المُستفتى عليه شعبياً في كانون الثاني عام ٢٠١٤ ليكون البديل عن دستور عام ٢٠١٢ (لاسيما وأن الدستور المصري النافذ حالياً قد أجريت عليه التعديلات الدستورية في السادس عشر من نيسان عام ٢٠١٩ من جانب البرلمان وبأغلبية ساحقة ٥٣١ عضواً من أجمالي ٥٥٤ عضواً ، تمهيداً لتمديد مدة تولي رئاسة الدولة المصرية لغاية عام ٢٠٣٠)؛ مع الأخذ بالحسبان ظهور موجات من العنف السياسي في سوريا واليمن وليبيا ما زالت أنظمة حكمها غير قادرة على الانتقال إلى حالة الاستقرار السياسي؛ بسبب تداعيات الحروب والصراعات التي جاءت بدعم دولي وإقليمي، ولتتداخل مع أسباب أخرى تتعلق بانعدام الاستقرار الأمني والمجتمعي التي تمثلت في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي ومواجهته، ناهيك عن انشغال الكثير من الأطراف السياسية في بناء السلطة والصراع من أجلها حصراً.

من هنا يؤكد عزمي بشارة في كتابه (في المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي) بأن إشكالية معالجة التحول الديمقراطي في الدول العربية قد أفضى إلى حدوث ما يعرف بالاستثنائية العربية في الشأن الديمقراطي ، والسبب في ذلك هو انعدام القدرة على بناء نخبوية ديمقراطية قادرة على إدارة التحول نفسه مع ظهور مطالب شعبية تروم التغيير والتحول السياسي [٢٨] ؛ أما نتائج الأخيرة فكانت ترجح استمرار الطبقة السياسية بالمسك بزمام عمليات الإصلاح فتارة تطلقه ومن ثم تكبحه وفي أحوال أخرى تقمعه تارة

أخرى، بمعنى بقاء الإصلاح السياسي مجرد رؤية نظرية من دون فسح المجال له ليتحول بشكل حقيقي إلى ديمقراطية فعلية[٢٩].

لتبقى معضلة التحول الديمقراطي كامنة في التعارض والتناقض بين ما هو نظامي و ما هو فاقد للسند القانوني ، فضلاً عن انعدام ارتباط التحول حتى في مرحلة ما عرف بثورات الربيع العربي بعلاقة مؤسسية تربط الفرد بالدولة وفقاً لمعطيات مشاركة تواصلية ديمقراطية فاعلة وحقيقية باستثناء بعض الدول[٣٠]. فعلى الرغم من النمو والتوسع في بناء البُنى البيروقراطية التقليدية هناك نمو محدود في أبنية المشاركة السياسية، لاسيما وأن الأحزاب والحركات السياسية قد ظهرت في الكثير من الدول العربية من دون أن تُعّد امتداداً بيروقراطياً لسلطة الحكم ومؤسساتها، مما جعلها مصدراً لتهاوي شرعية السلطة الحاكمة بعد انتشار فكرة المشاركة الجماهيرية التي أنتجت حراكاً شعبياً مؤثراً ، من هنا بات معيار الشرعية السياسية يستند إلى مبدأ بناء حكومة تحظى بدعم جماهيري ، وفي حالة عدم استجابة النظم العربية المعاصرة سواء أكانت أنظمة حكم مدنية أو عسكرية لهذا التحول البنيوي فأن مجمل الإصلاحات ستشكل عقبة أمام صيرورة شرعية بنيانية حقيقية [٣١].

ومن الناحية العملية وجدنا أن عملية الاصلاح السياسي باتت تغذيها الطبقة السياسية الحاكمة في عصر عولمة الثقافات والأفكار من دون أن نلحظ أي تحول حقيقي على مستوى التغيير السياسي؛ بسبب حالة الارتباك وانعدام التوازن الذي تعاني منه منظوماتها السياسية داخلياً، ناهيك عن الضغط الدولي من ضرورة البدء بالإصلاحات الديمقراطية تحت ما يعرف بالمشروطية السياسية وحتى الاقتصادية الحاصلة منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبين هذا وذاك مبادرات إقليمية وحتى شعبية محلية تروم استكمال متطلبات تنفيذ الحاجة الفعلية من الاصلاحات طالما أن مجتمعات أغلب الدول العربية بحاجة إلى التنمية الاصلاحية الشاملة، للنهوض بواقع دولها والانتقال نحو مرحلة مستقرة من التوازن بين ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وما سواه[٣٢]. كما أن الديمقراطية المطلوبة في الكثير من الدول العربية هي ديمقراطية المشاركة وليست الموافقة ، وهذا يتطلب ايجاد

مجتمع حُر يحترم الحقوق الإنسانية جميعاً ، ولتكون الفاعلية في أنظمة حكمها للمؤسسات وليس للأشخاص مشفوعة بتنشئة وتربية سياسية ديمقراطية تنشط في فضاء مليء بالحريات السياسية كافة على أن يكون الضامن للتحول والتغيير من أجل الاصلاح هما طرفي المعادلة السلطة الحاكمة والشعب معاً [٣٣].

المطلب الثاني : فوضى سياسية أم انتقال ديمقراطي تدريجي :

انطلاقاً من مفهوم الفوضى البنّاءة الذي صاغه معهد **American Enterprise Institute** الذي يُعد مركزاً لأبحاث المُحافظين الجُدُد والمهتم أيضاً بصيرورة ومن ثم وضع المشروعات السياسية حيال منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق التي تدخل ضمن اهتمام الاستراتيجيات الأمريكية الراهنة ، لذا جاءت الرؤى الفكرية من أجل التحول والاصلاح الديمقراطي وفقاً لحملة طويلة من الهندسة الاجتماعية التي ترمي إليها الدول العظمى من أجل فرضها بالقوة ، لاسيما وأن الهدف الذي حدده العضو البارز في المركز أعلاه مايكل ليدن **Michel Ledeen** يكمن في التدمير البنّاء ومن ثم لتبدأ مرحلة الثورة الاجتماعية بهدف إعادة تشكيل المنطقة العربية وفقاً لمعادلة التغيير على مستويين الطبقة السياسية الحاكمة والجغرافية السياسية معاً ، والاستعداد نحو البدء بمرحلة جديدة من البناء وفق متواليات محددة [٣٤].

ومنذ أحداث ما عرف بالربيع العربي عام ٢٠١١ اندلعت الثورات العربية بشكل يفوق التوقعات ؛ ولكن الأوضاع باتت تأخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة في طريق التحول الديمقراطي، إذ أجرى مشروع قياس الرأي العام العربي استطلاعاً للآراء في (١٢) دولة عربية لقياس مستوى الرضا من عدمه بشأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية والأمنية وما سواها التي بدأ يعاني منها الإنسان العربي في تلك الدول التي شهدت موجات من الحراك الشعبي والتغيير السياسي ، وجاءت النتائج مؤكدة أن نسبة (٥٨,٦%) غير راضٍ عن تلك الأوضاع بالمجمل ، مقابل (٣٥%) راضٍ عنها ونسبة (١٦,٦%) رافض للإجابة عن التساؤلات التي طرحت عليه بهذا الشأن . لا سيما وأن الكثير من أنظمة الحكم العربية قد

استنفذت وسائل الأقناع حيال مواطنيها ، ناهيك عن حجم الاخفاقات في معالجة أزماته وحل مشكلاته أو حتى الاستجابة لمطالبه المشروعة ، مع تزايد حالات الفقر والعوز والحاجة من جرّاء نقص الخدمات الإنسانية المقدمة له ، لتأتي أحداث التغيير السياسي كجزء من التعبير عن الحراك الشعبي الواضح من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة ، لتعكس حالة من السخط وعدم الرضا الشديدين لما جرى سابقاً وسيجري لاحقا . (٣٥) كما أن بناء المؤسسات الديمقراطية وبناء حالة الثقة بين الحاكمين والمحكومين من جديد للشروع في بناء الدولة القوية على أسس ثابتة ومتوازنة باتت من الرهانات الصعبة التي تدركها تيارات الحراك الشعبي ، لا سيما وانها من المطالب المشروعة التي تطالب بها الشعوب العربية ؛ لأن التغيير الفكري الحقيقي من منطلق التحولات السياسية الديمقراطية يجب أن يؤسس لإدارة حقيقية لواقع مستقبل الصراعات المجتمعية الحاصل في مرحلتنا الراهنة ، أما واقع التغيير في مرحلة ما بعد الانتقالية من المؤكد أن يكون مكلف؛ بسبب حالة الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي التي تعاني منه تلك الدول، ويحتاج إلى المزيد من العمل والوقت لتجاوز عقبات وتحديات المرحلة الراهنة وصولاً إلى بناء نموذج ديمقراطي حقيقي مستقر ومتوازن ضامن لحقوق الجميع بلا استثناء(٣٦).

أما طبيعة الأنظمة السلطوية العربية الراهنة فقد دخلت مرحلة جديدة من الأزمات عندما فقدت انسجامها الإيديولوجي ، لا سيما بعد أن سمحت لرأس المال الخاص وقوانين السوق الحُرة في أن تعمل من دون رقابة ؛ ولكن الإشكالية باتت في ربط هذا التحول الاقتصادي بآليات للفعل والعمل السياسي كوسيلة لدمج السياسية بالاقتصاد (سلطة المال والحكم) . كما أنها في خضم هذا التحول السياسي قد أنهت سلطة نظام الحزب الواحد من خلال تعددية سياسية تستند إلى انتخابات ديمقراطية مشوّهة وغير حقيقية فيها الكثير من الطعن والتشكيك بنزاهتها ، من هنا تكمن أزمة الأنظمة السلطوية التي تجد نفسها اليوم عاجزة عن تلبية طلبات واحتياجات مواطنيها في ظل انعدام القدرة على تجاوز هذه التناقضات التي

باتت أمام ضغط التيارات السياسية والشعبية سواء في المجالس النيابية المنتخبة أو خارجها التي تروم تقويض وتغيير السلطة المركزية الحاكمة . لا سيما وأن ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة ترفض أي مشاركة سياسية لا تخضع لرقابتها البوليسية فهذه الأنظمة تنفعل بالأحداث دون أن تفعل ما يجدي لعموم الحراك الشعبي من نتائج مثمرة له ولمستقبل اجياله القادمة ، وبالنتيجة تجاهلها المستمر لطموحات المجتمعات العربية وشبابه وتغافلها عن آثار انعدام التحديث على الاقتصاد وسلطة الحكم ؛ لأن الثورات الشعبية الجديدة ما زالت حية وفي طريقها للظهور وأن انحسرت لمدة وستكون مؤثرة في مجمل الأحداث طالما أنها نابعة من حراك شعبي عفوي [٣٧] . بمعنى أننا سنشهد بالمحصلة النهائية مرحلة ظهور مشروعات عدة مطروحة بشكل مغاير في عملية التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي ، كونها تحمل الشيء الكثير من التناقضات والتباينات من منظورها الفكري من جانب ، فضلاً عن وجود تيارات وقوى فاعلة فاقدة الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة الحالية وغير متوافقة معها على شكل ومضمون الديمقراطية المطروحة التي تروم التغيير السياسي من خلالها ، ومن ثم التفاعل مع الحراك الشعبي الحاصل في الكثير من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ من جانب آخر [٣٨] . بمعنى أن أنظمة الحكم العربية وفقاً لرؤية الباحث ستكون أمام احتمالات مرجحّة في تطورها السياسي فتارة ستشهد قيام ثورات شعبية من نوع أخر تأخذ طريقها نحو تغيير الواقع السياسي بشكل تدرجي ، وتارة أخرى ستشهد تدخل من نوع آخر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من أجل دعم الحراك الشعبي والاستجابة لمطالب التغيير ، وهذا ما شهدناه في مصر بعد ثورة الثلاثين من حزيران عام ٢٠١٣ ، وحالياً في كل من الجزائر منذ نيسان عام ٢٠١٩ والسودان في الحادي عشر من نيسان من العام نفسه، لا سيما وان مدة الولاية الرئاسية لرئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة تنتهي في الثامن والعشرين من نيسان للعام نفسه، مما يقر حال الشغور للمنصب وفقاً للمادة ١٠٢ من الدستور المعدل (دستور عام ١٩٩٦الذي عدّل مرتين في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٦)[٣٩].

المبحث الثالث : موجات الحراك الشعبي والتغيير السياسي في الجزائر :

استطاعت المؤسسة العسكرية الجزائرية أن تتحكم بالحياة السياسية منذ مرحلة ما قبل التعددية السياسية عام ١٩٨٩ وحتى في ظل سيطرت جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم (نظام الحزب الواحد) ، لتكون القادرة على معالجة الأزمات وحسم المواقف منذ ذلك الحين كما حدث في تشرين الأول عام ١٩٨٨، بسبب انتشار موجات من أعمال العنف التي بدأت باضطرابات المناطق الصناعية مع اعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد وقتئذ . على الرغم من تعهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد على المُضي بالإصلاحات السياسية الشاملة وما سواها ، جاء وضع دستور عام ١٩٨٩ ليدشن بدء مرحلة جديدة من التعددية السياسية مع استمرار الصراع السياسي من أجل السلطة سيما في داخل جبهة التحرير الوطني ، كونه يمثل حزب السلطة الذي لم يروم الاستمرار بالإصلاحات الحقيقية خشية من انتقالها إلى حزب سياسي آخر مهما اختلفت أيديولوجيته (الحذر من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما سواها) ، لا سيما منذ الانتخابات مجالس البلدية والمحلية التي جرت في حزيران عام ١٩٩٠ وفوز الجبهة بـ (٨٥٣) مقعداً من إجمالي المقاعد البالغة (١٥٤١) مقعداً، وتقدمهم في (٣٢) ولاية من مجموع (٤٨) ولاية في الجزائر، والشيء نفسه حدث في الانتخابات التشريعية التي جرت في دورتها الأولى عام ١٩٩١ ، إذ حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على (٥٤٢) مقعداً ، وجاءت حكومة سيد أحمد غزالي بدلاً من حكومة مولود حمروش وجرى اعلان حالة الطوارئ والعمل على تغيير قانون الانتخابات في ظل اعتقال زعيم جبهة الإسلامية للإنقاذ عباس مدني في الرابع من حزيران عام ١٩٩١. أما الانتخابات التشريعية التي جرت في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١ فقد حصلت جبهة الإسلامية للإنقاذ على (١٨٨) مقعداً، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على (٢٥) مقعداً؛ أما جبهة التحرير الوطني فقد حصلت على (١٥) مقعداً [٤٠]، وجرى الابقاء على الشاذلي (ومن ثم أجبر على الاستقالة عام ١٩٩٢) رئيساً للدولة بمباركة المؤسسة العسكرية، ليكون صمام أمان بوجه أي طارئ سياسي كالذي حدث في كانون

الأول من عام ١٩٩١ مع ألغاء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ مع حظر جبهة الإسلامية للإنقاذ من العمل السياسي في ظل فرض قانون الطوارئ أيضاً ، وتنصيب محمد بوضياف رئيساً للمجلس الأعلى للدولة في الحادي عشر من كانون الثاني للعام نفسه [٤١] . لا سيما وأن هذا المجلس قد جرى تشكيله من جانب المؤسسة العسكرية التي أبعدت وأجبرت الشاذلي على التنحي في ظل المأزق السياسي الحقيقي المتعلق من جدوى التعددية السياسية والتكوين الفكري للفاعلين السياسيين أنفسهم ؛ بسبب التناقضات ما بين آليات التعددية وأفكار أبرز القوى السياسية آنذاك [٤٢] ، لا سيما وأن عملية الإصلاح السياسي بات النظام غير قادر على استيعابها واحتوائها مما دفع بالمؤسسة العسكرية إلى أن تتدخل عملياً ، من أجل التعاطي مع آثار العملية السياسية الديمقراطية وحالة انعدام الاستقرار المجتمعي في ظل احتدام الصراع مع قوى الإسلام السياسي ، لتنتقل عملية إدارة الدولة من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني إلى رئاسة شخص عسكري منتخب بشكل ديمقراطي والتي تمثلت بمجيء قيادة اليامين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني لتنتهي باستدعاء قيادة مدنية في نهاية المطاف كما سنبحثه لاحقاً ، كي تحظى بشرعية حركة التحرر التي فرضتها المؤسسة العسكرية بالمحصلة النهائية [٤٣] .

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فرأت أن تشكيل المجلس الأعلى للدولة غير المنتخب أصلاً هو التفاف على الشرعية الدستورية الحقيقية في ظل خشية السلطة الحاكمة من وصول المعارضة الإسلامية للحكم آنذاك ، وبالمحصلة النهائية جاء قرار الحكومة في حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار عام ١٩٩٢، كي لا تكون قوة سياسية منافسة للسلطة الحاكمة التي تدعمها المؤسسة العسكرية . وبعد اغتيال محمد بوضياف ومجيء علي كافي رئيساً للمجلس الأعلى للدولة بقيت مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر متعثرة ، على الرغم من الاستناد إلى مبدأ الشرعية الثورية التي باتت أمام تحدي الواقع السياسي الجديد الذي تشهده الدولة عموماً ؛ بسبب الاستمرار في نهج التضييق على القوى السياسية

المنافسة البديلة التي تروم الوصول إلى السلطة أو منافسة القائمين عليها ، ولكن مجمل الإشكاليات حسمت بمجيء اليامين زروال وزير الدفاع كرئيس للدولة ، ليجري تأمين حكم العسكر المباشر من جديد بعد إجراء انتخابات الرئاسة في السادس من تشرين الثاني من العام ١٩٩٥ [٤٤] . وعلى الرغم مما جرى لم تحسم الأزمة السياسية في الجزائر بسبب إصرار الجناح المتشدد في مؤسسات الدولة للضغط على الرئيس زروال من أجل مواجهة قوى المعارضة الإسلامية بقوة ، مما أدى إلى استقالة اليامين زروال من منصب الرئاسة في الحادي عشر من أيلول عام ١٩٩٨ ، ليتبعه انتخاب عبد العزيز بوتفليقة في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٩٩ رئيساً للدولة ، وعلى أثر مجيئه للحكم قدّمَ الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني في الثالث عشر من تموز عام ١٩٩٩ وجرت المصادقة عليهِ من المجلس الشعبي الوطني، ثم اصدر بوتفليقة عفواً رئاسياً في يوم الاستقلال السابع والثلاثين الموافق الخامس من تموز للعام نفسه [٤٥]، لاسيما وأن اصدار هذا القانون قد أتبعه خطوة أخرى ألا وهي إقراره باستفتاء شعبي أجري في السادس عشر من أيلول للعام نفسه ، ليكون بديلاً عن قانون الرحمة الذي أصدره الرئيس الأسبق الجنرال اليامين زروال في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٩٥[٤٦] . وفي مرحلة لاحقة أعلن الرئيس بوتفليقة في الرابع عشر من آب عام ٢٠٠٥ ضرورة الاستفتاء على ميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ، إذ جرى تقديمه فعلياً إلى الاستفتاء في التاسع والعشرين من أيلول للعام نفسه أيضاً ، وحصل على موافقة (٩٧%) ليجري العمل بتنفيذه كقانون نافذ في الثامن والعشرين من شباط عام ٢٠٠٦ ، وذلك لإنهاء مرحلة حرب العشرية السوداء في الجزائر (الحرب الأهلية الجزائرية) من خلال منح العفو الشامل عن معظم المسئولين عن أعمال العنف التي ارتكبت آنذاك [٤٧] .

المطلب الأول : تزايد فاعلية الحراك الشعبي المُمتد في الحياة السياسية العامة :

جرت الانتخابات المحلية الجزائرية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠١٧؛ ولكن اللافت للنظر هو انحسار شعبية التيار الإسلامي بعد خسارته في آخر استحقاق

انتخابي ، مما يعكس حالة التراجع في معدلات التأييد لهذا التيار في الحياة السياسية العامة ، إذ لم يحصل التحالف الإسلامي المكوّن من ثلاثة أحزاب هي (جبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة وحركة البناء الوطني) سوى على رئاسة ثماني بلديات من مجموع (١٥٤١) بلدية، أما على صعيد عضوية المجالس الولائية فلم يحصل مرشحو هذه الأحزاب على عضوية أي مجلس ولائي من مجموع الـ(٤٨) مجلساً على مستوى ولايات (محافظات) الجزائر عموماً[٤٨]. لا سيما وان تنظيم هذه الانتخابات المحلية كان بدافع تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية في ظل مخاوف السلطة الحاكمة وحتى قوى المعارضة من تزايد نسبة عزوف المواطنين عنها ، في الوقت الذي عُدّت هذه الانتخابات في الترتيب السادس منذ الانفتاح السياسي نحو الديمقراطية عام ١٩٨٩ ، مع الأخذ بالحسبان مشاركة أكثر من خمسين حزباً سياسياً ، إلى جانب مرشحي فئة المستقلين الذين تنافسوا في جميع البلديات والمحافظات الجزائرية ، إذ بلغ عدد المرشحين (١٦٥) ألف مرشحاً للمجالس البلدية و(١٦٦٠٠) مرشحاً عن المحافظات ، في حين يتجاوز عدد الناخبين الذين يحق لهم بالانتخاب (٢٢) مليوناً جزائرياً. بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية التي جرت مسبقاً في أيار من العام ٢٠١٧ والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها سوى (٣٥ %)، لتسجل أضعف نسبة مشاركة في تاريخ التعددية الحزبية منذ إقرار دستور شباط عام ١٩٨٩ أيضاً ، وبين هذا وذاك كانت هناك مقدمات على تراجع نسب المشاركة حتى في الانتخابات المحلية ، فعلى سبيل المثال جاءت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٢ بنسبة (٤٤.٢٧%)، في الوقت الذي فاز بها مرشحو حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بالانتخابات بفارق شاسع عن مرشحي التيار الإسلامي الذين تراجعوا أيضاً إلى مراكز متأخرة، في ظل تقدم نسب الأحزاب العلمانية إلى المراكز الأولى ، مما يشكل مفاجأة لعموم جمهور الناخبين في تلك الانتخابات[٤٩].

من هنا تُعّد الأزمة السياسية التي عصفت بالجزائر منذ سنوات عدة جزءاً من منظومة البُنية السلطوية التي شابها الكثير من قضايا الفساد السياسي وما سواه في ظل الافتقار للثقافة

الديمقراطية والقناعة بضرورة تدشين مرحلة غير مسبوقة من التداول السلمي للسلطة ، لا سيما وأن الأزمة السياسية قد رافقها الكثير من أعمال العنف ؛ بسبب توتر العلاقة بين المشروع الديمقراطي وبُنية المجتمع السياسي والاجتماعي بأكملها ، أما محاولات قسر وإجبار تنفيذ المشروع الديمقراطي في غير مكانه الحقيقي وحتى في مجاله السياسي غير الطبيعي فقد عبّر عن عمق المأزق والخلافات السياسية التي أثرت بشكل كبير في استقرار الحياة السياسية العامة بأكملها . بمعنى أن الديمقراطية الجزائرية تفتقر للبرامج السياسية الحقيقية من جانب القوى والكتل السياسية عموماً ، مما جعلها لا تجد صدى لها في داخل كيان الأمة والمجتمع على حدٍ سواء ، من هنا بات الإخفاق الديمقراطي يرتبط في الأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة الجزائرية التي تشهد صراع محتدم من أجل الهوية والاستقرار في مضامين السلم المدني[٥٠]. وعلى هذا الأساس تراجعت مسألة الديمقراطية في تصنيف مستوى الأولويات، ليحل محلها ضرورة العمل على استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي بأنماط عمل إداري تنفيذي مختلف تماماً ، ومن ثم البدء في بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة من دون الاستعانة بأي مساعدة خارجية مُضافة من خلال ضرورة اشراك جميع قوى الحراك السياسي والاجتماعي في الداخل كما أسلفنا بالبحث، لا سيما وأن السلطة الحاكمة لم تنشغل في تطوير مقومات العمل السياسي الديمقراطي، وإنما انشغلت بصراع السلطة وكيفية الوصول إليها وضمان بقاءها فيها لأطول مدة ممكنة[٥١].

ومن ناحية أخرى تعاني الجزائر من إشكالية أخرى ألا وهي ازدواجية النخبة التي وجدناها تتأرجح ما بين نمطين من أنماط الثقافة السياسية ، الأول يمثل النمط الحداثي الذي يسعى إلى مواجهة الخصوم بأفكار جديدة تجد نفسها قادرة على الاصلاح والتحديث السياسي ، أما النمط الثاني فيعكس الاتجاه التقليدي الذي مثلّه المواطن الجزائري العربي الذي يحمل ثقافة بلده المتجذرة في عمق التاريخ وليس التأثر بثقافة الغرب عموماً والمجتمع الفرنسي على وجه الخصوص[٥٢]. لا سيما وأن الازدواجية النخبوية الحاصلة في الجزائر على وفق هذه النمطية

باتت تعكس معضلة الانسداد السياسي وربما حتى المجتمعي ، ليبدأ الصراع بين هذين المزدوجين على أمل تحقيق وحدة المجتمع الجزائري وانسجامه لاحقاً ، على الرغم من استمرار التنافس الفكري بين ما هو يمثل جذور التراث التاريخي للدولة وبين ما هو يمثل التراث الغربي في ظل العمل الذي يجري حالياً لصيرورة نموذج خاص يمثل فكر وثقافة الحراك الشعبي في عصر عولمة الثقافات وتداخلها وهذا هو النمط السائد حالياً وحتى في المستقبل القريب (٥٣) .

لذا فأن خيار الديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمعية بات يحتاج إلى الموازنة والتنظيم ، لأن التعددية كخيار سياسي قد أثر بشكل كبير في تفاقم المشكلات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها ، وصولاً إلى حدوث أزمة على مستوى القيادة مما جعلها تؤثر بالنتيجة بالمجتمع والنظام السياسي بأكمله (٥٤) ، بمعنى أن مجمل هذه التطورات والتحولات السياسية والاجتماعية قد اسهمت في انتاج حالة من الحراك الشعبي خلال المرحلة اللاحقة ، لنجده يفوق ويتجاوز مضامين الحراك السياسي الذي بات يترنح في آتون الأزمة تلو الأزمة من دون أن نلحظ حالة من التقدم على مستوى البرامج الحكومية ، لاستيعاب مطالب واحتياجات الحراك الشعبي منذ عام ١٩٩٩ وما بعدها . من هنا باتت التعددية السياسية منطلقاً لتوجيه مواقف السخط والرفض الشديدتين لما يحصل على مستوى المجتمع في ظل استمرار حالة التراجع على مستوى تنمية المجتمع وتطويره أو حتى على مستوى تحديث النظام السياسي الحاكم نفسه ، والذي لم يشهد سوى تحكم طبقة سياسية بعينها على مجمل مفاصل الحياة السياسية العامة ، من هنا لحضنا حالة التراجع في نسب المشاركة بالانتخابات من جانب المواطن ، ليعكس حالة الغضب على ما هو قائم في ظل اصرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الترشح لولاية رئاسية خامسة كان المقرر إجراء انتخاباتها في الثامن والعشرين من نيسان عام ٢٠١٩ ، ولكن قوة الحراك الشعبي جعل موازين العلاقة بين الطبقة السياسية الحاكمة والمجتمع تختل ، وصولاً إلى النزول لمطالب الشعب الجزائري الذي أجبره على التنحي في بداية نيسان من العام نفسه ، لا سيما

وان تلك المطالب التي جسدّتها موجات من الاحتجاجات والمظاهرات على مدى السبع أسابيع قد أدت في نهاية المطاف إلى كسب دعم وتأييد ورضا المؤسسة العسكرية الجزائرية لجانبها .

المطلب الثاني : خيارات المستقبل في مرحلة ما بعد بوتفليقة والحراك الشعبي :

بعد أن أرغم الحراك الشعبي المؤسسة العسكرية الجزائرية في التدخل لصالح مطالب عموم الشعب جاء بيان التخلي عن الرئاسة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من نيسان عام ٢٠١٩ ، على الرغم من أن هذه الخطوة كانت متأخرة بسبب إصرار بوتفليقة على البدء بمرحلة انتقالية تكون بإشرافه من خلال عدم الترشح لولاية رئاسية خامسة ، ومن ثم العمل على إعداد دستور جديد للدولة مهمته التأسيس لمرحلة جديدة من الاصلاح الدستوري والسياسي تبدأ بجمهورية ثانية يعقبها انتخابات رئاسية لن يترشح لها كما وعد بذلك . ولكن تصاعد موجات الحراك الشعبي من خلال نزوله للشارع أدت في نهاية المطاف إلى تغيير الكثير من هذه الخطوات في ظل تزايد المخاوف والخشية الشديدتين من تقوية صلاحيات الرئاسة وليست إضعافاً لها؛ لأنه سيضمن بقائه في السلطة لمرحلة خامسة أيّاً كانت مدتها وسيشرف بنفسه على اختيار من يكون خلفاً له ، ليستمر ذلك الحراك الشعبي بشكل اعتراض على ترشحه لولاية خامسة ومن ثم الرفض المطلق لتوليه السلطة ؛ لأن المحتجين والمتظاهرين وجدوا من الصعب أن يتولى إدارة الدولة وهو في ظروف صحية حرجة تجعله غير مؤهل للقيادة وما سواها من الأمور الطبيعية التي يجري العمل فيها خلال إدارته لمؤسسات الدولة بالكامل ، وبين هذا وذاك تركة كبيرة من الفساد السياسي والإداري وسوء استخدام السلطة وما سواها من مشكلات باتت هي الأخرى جزءاً من عمل مؤسسات الدولة التي تشخصّنت إلى حدٍ كبير خلال المرحلة السابقة من حكمه والتي باتت الأقرب لحكم العائلة [٥٥] .

من هنا مثلّت مرحة ما بعد إعلان تنحي بوتفليقة عن رئاسة الدولة خطوة جديدة للأمام جاءت بعد أن توحدت إرادات الحراك الشعبي والمعارضة السياسية من جهة وقيادة الأركان

من جهة أخرى ، للبدء بعملية إعادة بناء دولة المؤسسات الديمقراطية الحقيقية للخروج من المعادلة القديمة التي شهدت تسيّد سلطة رئاسة الجمهورية على بقية مؤسسات الدولة ، بما تمتلكه من شرعية آنية ومزايا وصلاحيات وأجهزة، وشبكة استخبارات ومصالح أخرى بقيت محيطة بمدير الاستخبارات السابق محمد مدين ، لتبرز أمامنا قوتان أساسيتين هما قيادة الأركان والحراك الشعبي والمعارضة على حدٍ سواء ، على الرغم من أن العلاقة بين طرفي المعادلة الجديدة ستحكمها حالة من التنافس تارة والتعاون تارة أخرى ، وبين هذا وذاك ستجري عمليتي إعادة البناء المؤسسي وملء الفراغ خلال المرحلة القادمة ليبدو الرهان السياسي على مقدار الربح والخسارة المتحصلة لكلا الطرفين هو الحاصل ؛ لأن منصب الرئيس لا يمكن تقاسمه أو توزيعه بين عدة قوى فاعلة في الحياة السياسية القادمة ، على خلاف المناصب البرلمانية التي ستحددها نتائج الانتخابات التشريعية . من هنا ستحرص قيادة الجيش على أن يتولاه من يكون محل ثقة بعيداً عن الخوف والطموح وفقاً لرؤية رئيس الأركان قايد صالح ، ففي حالة الخوف ستسود الرؤية التي تعتبر بأن الرئيس الجديد ربما سيعمل على أبعاد رموز النظام السابق وقد يحاسبه على دوره في المرحلة السابقة ، أما حالة الطموح فأن رئيس الأركان قايد صالح يمارس دوراً سياسياً بشكل منتظم طالما أنه كان ميالاً إلى مطالب الشعب والحراك الجماهيري الحاصل من مدة ، إذ كان يوجه خطاباته إليهم مباشرة وبقدر تعلق الأمر بالشأن السياسي العام للدولة والمجتمع معاً وفي شؤون سياسية بعينها ، وهنا يبرز دوره السياسي الواضح في دفع الرئيس بوتفليقة إلى التنحي تحت الإكراه بدعوى صون الدستور وتحقيق تطلعات الشعب الجزائري، وجميع هذه الممارسات غير منصوص عليها دستورياً . والسبب في ذلك قد يعود إلى خشية المؤسسة العسكرية من ناحية أخرى من إلغاء ميزة الدور الاستثنائي الذي تتمتع به في الحياة السياسية العامة ، ناهيك عن الخشية من التحصين الذي كان يتمتع به منصب الرئيس من أية محاسبة أمام المدنيين، فضلاً عن امتناع البرلمان عن مناقشة ميزانية الجيش ؛ لأن الموافقة عليها كانت تجري دفعة واحدة من دون الدخول في التفاصيل، إلى جانب استمرار معادلة قيادة الجيش

وتوليه لمنصب الرئيس منذ مرحلة الاستقلال ، بدليل أن من بين أربعة رؤساء حكموا الجزائر، ثلاثة كانوا وزراء دفاع (هواري بومدين، الشاذلي بن جديد، واليامين زروال)، لا سيما وأن بوتفليقة بات الشخص الرابع الذي عينته قيادة الجيش أيضاً . لذلك فستكون المرحلة القادمة في غاية الصعوبة والتعقيد لتخطي هذه العقبات والحواجز التي قد تؤدي إلى اضعاف الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في المرحلة القادمة ، مع الأخذ بالحسبان محاولة استرضاء الحراك الشعبي والحصول على رضا وقبول جميع المواطنين ، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحدد أبرز المهام التي قامت بها المؤسسة العسكرية والتي تكمن في الآتي[٥٦] :

١ – الدور الرئيسي والحاسم لقيادة الجيش في الإطاحة ببوتفليقة استجابة لمطالب الحراك الشعبي .

٢ – تدخل قيادة الجيش في الشأن السياسي من خلال اثبات حرصها على احترام الدستور ولكسب ثقة عموم الشعب الجزائري أيضاً .

٣ – قيام الجهاز القضائي بالقبض على عدد من رجال الأعمال الكبار الذين كانوا الأدوات المالية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعائلته والموالين له ، مثل علي حداد وعائلة كونيناف وما سواها ، من أجل تحييد هذه القوى المالية واضعافها من دون أن تؤدي أي دور سياسي في المستقبل القريب .

٤ – تحديد الخيارات المتاحة للكثير من القوى الطموحة الفاعلة فأما أن تحتمي بقيادة الجيش للحفاظ على مواقعها وامتيازاتها مقابل مساندته لها في إدارة المرحلة الجديدة ، أو الاستسلام للحراك الشعبي فتخسر الشيء الكثير، بل وقد تفقد وجودها ؛ لأنها شريكة ليس فقط في حكم الرئيس بوتفليقة الذي استمر قرابة العشرين سنة ، وإنما كانت لديها الكثير من المسئوليات المنوطة بها وقتئذ مما يجعلها في محل تساؤل أو تحقيق على حدٍ سواء .

٥ – دور قيادة الجيش في افشال مساعي قائد الاستخبارات السابق محمد مدين وسعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق في تشكيل ائتلاف من القوى المتضررة من تنامي نفوذ رئيس الأركان قايد صالح .

٦ – قدرة رئيس الأركان قايد صالح في الحصول على أكبر قدر من التغطية الإعلامية التي كانت سابقاً حكراً لرئيس الدولة حصراً ، مما جعل مهمة الجيش أوفر حظاً للتطلع نحو كسب تطلعات الحراك الشعبي وطموحاتهم .

وأخيراً وليس أخراً تمكن الحراك الشعبي من كسب قوى المعارضة السياسية لجانبه ، مما أعطى قوة مُضافة للتحرك نحو فرض الكثير من البدائل على السلطة الحاكمة ، ومنها رفض المعارضة المشاركة بالانتخابات الرئاسية التي سيشرف عليها النظام السياسي الحاكم ، وبالمحصلة النهائية باتت جميع المخرجات متناغمة ومتوافقة مع رؤية وتطلعات الحراك الشعبي وقطاعات واسعة من القيادات الإدارية والقضاة والمهنيين وما سواهم [٥٧] . وبالنتيجة باتت مطالب عموم الشعب تشكل القوة الضاغطة الأوفر حظاً والأكثر تأثيراً في تحديد أولويات الخيارات ومنها ضرورة تنحي مؤسسة الرئاسة بالكامل ، ومن ثم البدء بعملية تحول ديمقراطي وإصلاحي يجري العمل به ضمن خطوات علمية وعملية تراعي ظروف ومستجدات الأحداث وتحديات المرحلة الراهنة مع استمرار دعم وتأييد المؤسسة العسكرية لهذه الخطوات .

الخاتمة والاستنتاجات :

ترمي موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي إلى التطبيق الفعلي لعمليات الإصلاح المتعثّرة من مدة طويلة وبخاصة بعد تصاعد ضرورات الولوج في أبعاد الديمقراطية الحقيقية الضامنة للتحول والانتقال خارج حلقات التسلط والاستبداد ، بمعنى ضرورة توفير خيارات بديلة كي تتحرك عليها السلطة الحاكمة كي تكون جزءًا من عملية الإصلاح المنشود أو العكس . وهنا ستأتي مخرجات ممارسة نمط السلطوية العميقة في الحكم متوافقة مع متطلبات المرحلة الراهنة للتوجه نحو تقييم مجمل الأوضاع السياسية العامة ؛ ولكن

الأخيرة ستكون لصالح الحراك الشعبي والسلطة المحكومة وما سواها ، أما الإصرار بتطبيق إصلاحات سياسية شكلية فأنه مدعاة للأزمات والمشكلات ما انفكت أن تزيد الأوضاع سوءًا وهذا هو الحاصل في أغلب أنظمة الحكم السياسية العربية .

لذا فأن الطبقة السياسية الحاكمة في أغلب الدول العربية وجدناها لم تتمكن لحد الآن من صيرورة شرعية جديدة بديلاً عن شرعية استحكام نفوذها وتأثيرها بالقوة ؛ بسبب إخفاقاتها المتكررة في إنجاز الحدود الدنيا من الاصلاحات الديمقراطية في ظل استمرار حالة الانغلاق السياسي من دون استيعاب موجات قوى التغيير الصاعدة الفاعلة والحراك السياسي الحاصل في مضامين مدخلات التغيير الديمقراطي المنشود . بمعنى أن التغيير السياسي هنا لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي أو حتى عفوي من دون أن تسبقه تغيرات في أنماط سلوكيات الأفراد وأفعالهم مع ضمان حالة من الفاعلية المتمازجة ما بين التنظير الفكري والتطبيق الفعلي والعملي للطروحات ، من هنا بدأت موجات التغيير السياسي الشعبية تأخذ أشكالاً مختلفة ، لا سيما منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ التي بدأت بحركات احتجاجية لتتحول شيئاً فشيء إلى موجات من الغضب الجماهيري على أنظمة الحكم التسلطية الراهنة ؛ ولكن مؤشرات التغيير السريع والمفاجئ كان في تونس ومن ثم في مصر وما سواها من الدول العربية ، إذ انخرطت جميع قوى الحراك الشعبي ومن ثم الأحزاب التقليدية والحديثة سواء المعارضة أو غير المعارضة مع تيارات الحراك الجماهيري الفاعلة التي قادها الشباب العربي من أجل التغيير السياسي بالمحصلة النهائية .

أما الأنظمة السلطوية العميقة التي أتبعت نمطاً من التعددية السياسية الديمقراطية المُقيّدة في دولها تحت ما يعرف بمشاريع إصلاحاتها المؤسساتية التي باتت مرتبطة بقرارات مكتوبة وقوانين شكلية ليس إلاّ ، ليجري تشريعها على سبيل الإصلاح من خلال الاستعانة بملاكات مدنية تعمل في الجهاز التنفيذي التابع لها أصلاً؛ فقد آلت بالنتيجة إلى سحب الإصلاحات نحو مجالات أوسع وأكثر إشكالية في ممارسة الحكم ، ومن الصعب تدارك تداعياته طالما أنه يستند إلى تعددية شكلية من خلال وجود فواعل ولاعبين سياسيين هم

أقرب للمداهنة مع السلطة الحاكمة . لذا فأن خيار الديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمعية باتت تحتاج إلى الموازنة ، لأن التعددية كخيار سياسي قد أثر بشكل كبير في تفاقم المشكلات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها ، وصولاً إلى حدوث أزمة على مستوى القيادة ، مما جعلها تؤثر بالنتيجة بالمجتمع والنظام السياسي الحاكم بأكمله، لنجده يتحرك نحو مضامين حراك سياسي من نوع آخر ، بمعنى أنه معبأ بأزمات مركّبة ومعقّدة من دون أن نلحظ حالة من التقدم على مستوى صيرورة البرامج الحكومية، لاستيعاب مطالب واحتياجات الحراك الشعبي الحاصل (الجزائر نموذجاً منذ عام ١٩٩٩ وما بعدها). إذ استطاعت المؤسسة العسكرية الجزائرية أن تتحكم بالحياة السياسية منذ مرحلة ما قبل التعددية السياسية عام ١٩٨٩ في ظل سيطرت جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم (نظام الحزب الواحد) وما بعدها ، وبين هذا وذاك باتت التعددية السياسية منطلقاً لتوجيه مواقف السخط والرفض الشديدتين لما يحصل على مستوى المجتمع في ظل استمرار حالة التراجع على مستوى تنمية المجتمع وتطويره أو حتى على مستوى تحديث النظام السياسي الحاكم الذي لم يشهد سوى تحكم طبقة سياسية بعينها على مجمل مفاصل الحياة السياسية العامة (الانسداد السياسي) .

وبالمحصلة النهائية أرغم الحراك الشعبي المؤسسة العسكرية الجزائرية في التدخل لصالح مطالب عموم الشعب ، من هنا جاء بيان التخلي عن الرئاسة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من نيسان عام ٢٠١٩ ، على الرغم من أن هذه الخطوة كانت متأخرة بسبب إصرار بوتفليقة على البدء بمرحلة انتقالية تكون بإشرافه من خلال عدم الترشح لولاية رئاسية خامسة ، ومن ثم العمل على إعداد دستور جديد للدولة مهمته التأسيس لمرحلة جديدة من الاصلاح الدستوري والسياسي وما سواه تبدأ بجمهورية ثانية يعقبها انتخابات رئاسية لن يترشح لها (خريطة المرحلة الانتقالية) ؛ ولكن تصاعد موجات الحراك الشعبي من خلال نزوله للشارع أدت في نهاية المطاف إلى تغيير الكثير من هذه الخطوات .

من هنا مثلّت مرحلة ما بعد إعلان تنحي بوتفليقة عن رئاسة الدولة خطوة جديدة للأمام جاءت بعد أن توحدت إرادات الحراك الشعبي والمعارضة السياسية من جهة ، وقيادة الأركان من جهة أخرى ، للبدء بعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحقيقية المنشودة ، للخروج من المعادلة القديمة التي شهدت تسيّد سلطة رئاسة الجمهورية على ما سواها من سلطات ، مع استمرار التحديات التي تواجه العملية السياسية في مرحلة ما بعد التغيير .

الهوامش :

(١) سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٨٧، ص ص١٢ ــ ١٤ .

(٢) د . عبد السلام ابراهيم البغدادي ، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٧ – ٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٤ – ١٠٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٥) د. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٤٤ .

(٦) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٠ وما بعدها .

(٧) محمد جمال باروت (ومجموعة مؤلفين) ، الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلاته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، تموز ٢٠١٨ ، ص ص ١٠ – ١٢ .

(٨) د . ميلا فتاح و د . محمد عبد الغفور الشيوخ ، ثورات الربيع العربي وتأثيرهما على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمّان ، ٢٠١٦ ، ص ٣١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(١١) د . طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت – بغداد ، آب ٢٠١٣ ، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(١٢) نقلاً عن : د. عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية ، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، مصر ، ١٩٩١، ص٢٨٥ .

(١٣) نقلاً عن ، د . عبد العظيم جبر حافظ ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .

(١٤) د. ثناء فؤاد عبد الله، الرؤية المستقبلية في دراسة مستقبل الديمقراطية في مصر، في (مجموعة باحثين)، نحو رؤية لتعزيز الديمقراطية في مصر، بحوث ندوة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ٢٠٠٧، ص ص٤٩ ــ ٥٠ .

(١٥) د . فيصل محمد عبد الغفار ، الربيع العربي ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١٥ ، ص ص ٤ – ٨ ، ثم قارن مع هاشم صالح ، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ ، دار الساقي للنشر ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ص ٣ – ٩ .

(١٦) أبو زيد المقرئ الإدريسي ، حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي : الواقع والمستقبل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١٥ ، ص ٤٠ .

(١٧) أبو زيد المقرئ الإدريسي ، المصدر نفسه ، ص ص ٤٥٣ – ٤٥٤ .

(١٨) د . يوسف حسن يوسف ، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمّان ، ٢٠١٧ ، ص ١٧ .

(١٩) السودان.. تحركات عسكرية وشعبية وسط ترقب للبيان الهام، أخبار قناة سكاي نيوز العربية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ، ١١ / ٤ / ٢٠١٩ .

(٢٠) الرئيس الموريتاني يؤكد عدم ترشحه للانتخابات المقبلة، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد ١٤٦٥٩، ١/١٦/ ٢٠١٩.

(٢١) د . يوسف حسن يوسف ، أيديولوجيات ، مصدر السابق ذكره ، ٢٠ .

(٢٢) حسن الأنباري (وآخرون) ، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ، شهرية الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١٢ ، ص ٥٢ .

(٢٣) د . عبد السلام ابراهيم البغدادي ، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٤ – ٤٠ .

(٢٤) د .أسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٠ .

(٢٥) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٢٦) د . ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (مصر : دراسة حالة) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد / ١٢ ، خريف ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .

(٢٧) محمد هنيد ، حتمية التغيير السياسي في المنطقة العربية ، صحيفة الوطن ، مصر ، ٢٦ / ٦ / ٢٠١٨ ، ص ١ .

(٢٨) عزمي بشارة ، في المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ط ٤ ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٢ .

(٢٩) المصدر نفسه ص ١٠ ،

(٣٠) محمد بن حمودة ، الانتقال نحو بناء التوازن السياسي : من دولة الرعاية إلى دولة الاستخلاف الحكومي ، في كتاب أحمد السّوسي (وآخرون) ، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية ، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص ، تونس ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

(٣١) د . مجدي حمّاد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ١٩٨٧ ، ص ص ٣٣٢ – ٣٣٣ .

(٣٢) د . زيد عدنان محسن ، الاصلاح السياسي في العالم العربي بين الدوافع والمعوقات ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة الخامسة ، العدد / ١٦ ، ٢٠١٠ ، ص ص ٧٦ – ٨١ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٨١ .

(٣٤) نقلاً عن : رمزي المياوي ، الربيع العربي بين الثورة والفوضى : الفوضى الخلاقة السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٢ .

(٣٥) ميثم العبادي ، الربيع العربي إلى أين ؟ مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢١ / ٦ / ٢٠١٥ ، ص ١ .

(٣٦) د . محمد عصام لعروسي ، الثورات العربية تتأرجح بين أوهام الديمقراطية وحقائق الفوضى ، متاح على الرابط :

https://www.hespress.com/orbites/379872.html. ، ٢ / ٢ / ٢٠١٨ ، ص ١

(٣٧) عدي الهواري، أزمة الأنظمة السلطوية العربية ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ١٤/ ١٢/ ٢٠١١ ، ص ١ .

(٣٨) سهيل الحبيّب ، الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٦ ص ٤٢ وما بعدها ،

(٣٩) موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة ١٢ / ٤ / ٢٠١٩ .

(٤٠) عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، السنة / ٣٥، العدد/ ١٣٨، تشرين الأول ١٩٩٩، ص ص٦٦ ــ ٦٧ . وكذلك ينظر : رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، في كتاب (مجموعة باحثين)، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي / ١١، ط٢، بيروت، آب ١٩٩٩، ص ص٥٣٧ ــ ٥٣٨ .

(٤١) برهان غليون (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ص٩٦ ــ ٩٧ .

(٤٢) د. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ص١٦١ ــ ١٦٢ .

(٤٣) عزمي بشارة ، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ١٨ .

(٤٤) د. خميس حزام زالي، إشكالية الشرعية ...، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨ – ص ٢٢٠ .

(٤٥) للمزيد من المعلومات يُنظر : د . محمد قيراط ، الرئيس زروال وخمس سنوات من الحكم ، اصدارات البيان ، ٧ / ١٠ / ١٩٩٨ ، ص ص ١– ٢ ، تاريخ الزيارة ١٤ / ٤ / ٢٠١٩ . متاح على الرابط :

https://www.albayan.ae/opinions/1998-10-07-1.1023351

([٤٦]) قانون الوئام المدني الجزائري ، موقع قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة ١٢ / ٤ / ٢٠١٩ .

([٤٧]) موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية ، موقع الموسوعة ، تاريخ الزيارة ١٣ / ٤ / ٢٠١٩ .

([٤٨]) أحمد مرواني ، مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، موقع منتدى فكرة fikra forum ، ١٠ / ٤ / ٢٠١٨ ، ص ١ .

([٤٩]) الانتخابات المحلية بالجزائر.. المشاركون وهواجس العزوف، موقع قناة الجزيرة، الدوحة، قطر، ٢٠١٧/١١/٢٣، ص ١.

([٥٠]) نور الدين ثنيو ، الاحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية ، ملفات خاصة ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة ١٢ / ٤ ، ٢٠١٩ ، ص ٣ . متاح على الرابط :

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

([٥١]) المصدر نفسه ، ص ٥ .

([٥٢]) أم الخير تومي ، ازدواجية النخبة في الجزائر : النخبة الاعلامية كمثال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة ٣٢ ، العدد / ٣٧٤ ، نيسان ٢٠١٠ ، ص ٦٦ .

([٥٣]) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

([٥٤]) د . خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٩٤ .

([٥٥]) بلا، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر ، ١٤/ ٣ / ٢٠١٩ ، ص ١ .

([٥٦]) بلا، ما بعد بوتفليقة: مرحلة التنافس بين الحلفاء، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، قطر، ٤/ ٤/ ٢٠١٩، ص ١.

([٥٧]) المصدر نفسه ، ص ٢ .